

النائب الغول: القانون يساهم في إزالة العوائق والتحديات أمام المعاملات الإلكترونية

المجلس التشريعي يقر قانون المعاملات الإلكترونية بالقراءة الأولى



أقر المجلس التشريعي في جلسته التي انعقدت يوم الخميس الماضي مشروع قانون المعاملات الإلكترونية بالقراءة الأولى. وكان مشروع قانون المعاملات الإلكترونية قد تم اقتراحه من مجلس الوزراء، ومن ثم تم إحالته إلى اللجنة القانونية في المجلس التشريعي حسب الأصول بقصد إبداء الرأي وإعداد تقريرها بشأنه، إلى أن تم إقراره بالمناقشة العامة ومن ثم بالقراءتين الأولى والثانية في جلسات مختلفة.

بنية قانونية

ولخص رئيس اللجنة القانونية بالتشريعي النائب محمد فرج الغول أهمية القانون بتوافقه مع السياسة العامة للمجلس والرامية إلى تطوير التشريعات وتحديثها ومواكبة المستجدات الحديثة، موضحاً أن المشروع المقترح يكتسب أهمية كبيرة باعتباره يوفر البنية القانونية للمعاملات الإلكترونية، تمهيداً للتخلي عن الأوعية الورقية واستبدالها بالأوعية الإلكترونية، لا سيما أن التشريع الفلسطيني يخلو من إطار قانوني متكامل ينظم التعامل بالوسائل الإلكترونية.

إزالة العوائق والتحديات

وأكد أن مشروع القانون سوف يساهم في إزالة أية عوائق أو تحديات أمام المعاملات الإلكترونية والتي تنتج عن الغموض المتعلق بمتطلبات الكتابة والتوقيع الإلكتروني. وأوضح الغول أن مشروع القانون يتكون من (٦٧) مادة تنظم مسائل: المراسلات الإلكترونية، السجلات الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، التصديق والدفع والتحويل الإلكتروني، التزامات ومسؤوليات حماية المعاملات الإلكترونية، حماية نظم التعاملات الإلكترونية، تمكين الجهات المختصة في فحص التشفير، حماية السجل الإلكتروني، المعاملات الإلكترونية الحكومية، الاستخدام الحكومي للسجلات والتوقيعات الإلكترونية، والجرائم الإلكترونية العقوبات المترتبة عليها.

استثناءات

ولفت إلى أن مشروع القانون سيتيح استخدام الرسائل

والمحركات والسجلات الإلكترونية كحجية مقبولة أمام القضاء، وهو ما يسهل إثبات حق الطرف الذي يرغب بالاحتجاج بها. وتابع الغول: "مشروع القانون سيستثني طائفة من المعاملات في مجال التعامل الإلكتروني، وهي المعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية، المعاملات المتعلقة بسندات ملكية الأموال غير المنقولة والتصرف بها، أي مستندات يتطلب القانون تصديقها أمام كاتب العدل، والإعلانات القضائية وذكورات الحضور والإحضار والتفتيش والأحكام القضائية".

ونبه الغول إلى أن علة استبعاد هذه الطائفة من المعاملات يرجع إلى أن التعامل بها يستوجب إفراغها ضمن أوعية ورقية وفق موجبات شكلية محددة تفتقر لها المعاملات الإلكترونية. وأضاف أن اللجنة القانونية بالتشريعي عملت خلال الفترة الماضية على عقد اجتماعات ناقشت من خلالها الإطار العام للقانون، من خلال استضافة نخبة من القانونيين والتقنيين والخبراء، وممثلين عن وزارة العدل والاقتصاد وسلطة النقد، والبنوك، ومؤسسات من القطاع الخاص، وشركة جوال وشركات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة لإرسال المشروع لخبراء لإبداء ملاحظاتهم. وتابع: "حرصت اللجنة أيضاً على مراعاة التشريعات ذات العلاقة المطبقة في فلسطين تجنباً لأي تناقض بين التشريعات السارية، فضلاً عن إجراء مقارنة مع تشريعات الدول المجاورة للاستئناس بها، مثل (الأردن، مصر، الإمارات، تونس، السعودية، لبنان)". وبعد مناقشة مستفيضة ومداخلات عديدة أقر النواب مشروع القانون بالقراءة الأولى.

تحضيرات واسعة

النواب يدعون لتطوير الأداء الشرطي ويتفقدون مخيمات جيل العودة ... (تقرير)

رئاسة التشريعي تستشرف آفاق ما بعد تشكيل حكومة الحمد لله ... (تقرير)

لجنة التربية بالتشريعي تستقبل وفداً من نقابة التمريض ورئيس هيئة الاعتماد والجودة ... (تقرير)

المجلس التشريعي يتسلم نسخة من التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان



أكد على مكانة ليبيا في التشريعي يستقبل وفدا تضامنيا ليبيا

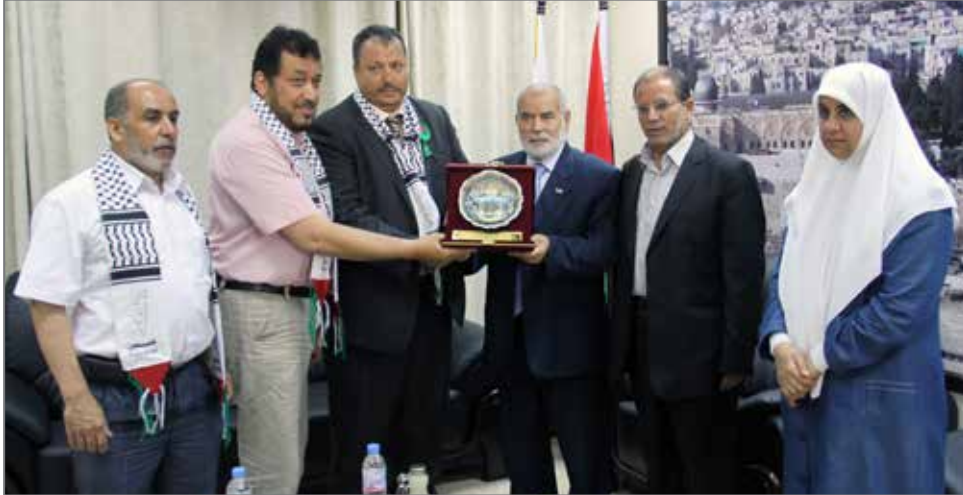
قلوب الفلسطينيين

والوقوف مع قطاع غزة المحاصر، معبراً عن أمله في أن تعمل هذه الزيارة على تأسيس حلقة وصل وتمتين الروابط مع الشعب الفلسطيني وغزة تحديداً.

ونقل أعضاء الوفد تحيات وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين في الحكومة الليبية الشيخ على القدور للشعب الفلسطيني ورئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني، معرباً عن أمله بزيارة غزة في الوقت الذي تسمح ظروف بلاده بذلك.

من ناحيتهم عبر أفراد الوفد عن حيهم وتقديرهم للشعب الفلسطيني وجهاده ضد المحتل، مشيدين بانتصار المقاومة الفلسطينية في معركة حجارة السجيل والفرقان من قبلها، مؤكداً على أنهم يزورون غزة اليوم وسيزورون القدس محررة غداً بإذن الله.

وفي نهاية اللقاء كرم بحر الوفد الزائر وقدم له درع المسجد الأقصى تكريماً لجهوده في خدمة القضية الفلسطينية وكسر الحصار عن قطاع غزة، بينما قدم الوفد هدية تذكارية مرسلة من وزير الشيخ على القدور وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين في ليبيا.



المقدسة من الاحتلال الصهيوني رغم كل الضغوط التي نتعرض لها من قبل الاحتلال الصهيوني". بدوره شكر أكد رئيس الوفد د. عبد المنعم حريشة أن زيارة الوفد تأتي ضمن سياسة ليبيا ورؤيتها القاضية بدعم الشعب الفلسطيني وقضيته،

من قبلهم في تحرير بين المقدس ومساندة القائد صلاح الدين الأيوبي في حربه ضد الصليبيين. وختم بحر كلمته مخاطباً الوفد: "نحن عاهدنا الله ونعاهدكم أن نظل الأوفياء لإسلامنا وديننا وقدسنا وأن نبقي ثابتين على مواقفنا حتى تحرير الأرض

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وفداً تضامنياً ليبيا برئاسة د. عبد المنعم حريشة ويضم ممثلاً عن وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين في الحكومة الليبية الشيخ على القدور، وذلك بحضور النائب يونس أبو دقة والنائب هدى نعيم.

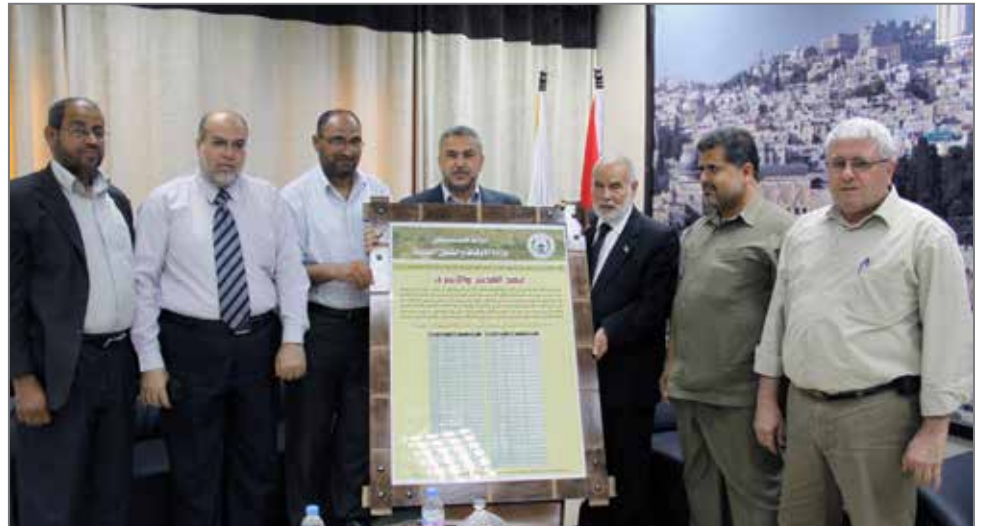
ورحب بحر بالوفد الليبي الشقيق، مؤكداً أن ليبيا تقف مع القضية الفلسطينية بكل صدق، لافتاً إلى حجم التعاطف والدعم على المستوى الشعبي والمؤسساتي الذي تحظى به القضية الفلسطينية من قبل الإخوة في ليبيا الشقيقة.

وثنى بحر زيارة الوفد التي تأتي لتؤكد على متانة العلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين، مضيفاً: "إن زيارتكم الكريمة هذه تصادفت مع ذكرى الأسراء والمعراج مما يزيد الشعور لدينا بقرب العودة لأرضنا وتحرير قدسنا ومسرى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بفضل الله وصمود شعبنا ودعم أشقاؤنا العرب وكل أحرار العالم معنا".

وأكد بحر على مكانة ليبيا والمغرب العربي عموماً في قلوب الفلسطينيين، مشيراً إلى أن تسمية باب المغاربة في القدس تدل على الجهود المبذولة

ناقش خطط الوزارة لخدمة الدين والمقدسات

د. بحر يستقبل وزير الأوقاف وأركان وزارته



يحمل هم فلسطين ويعمل من أجل تحريرها ويؤسس لمرحلة العودة المظفرة لفلسطين قريباً.

بدوره قدم وزير الأوقاف إسماعيل رضوان شرحاً وافياً عن مهام وزارته ومديرياتها العامة والانجازات التي تم تحقيقها مؤخراً، سيما إجراء القرعة العلنية لموسم الحج القادم، موضحاً بأن وزارته لديها خطط إدارية استراتيجية لمدة خمس سنوات قادمة تقوم على النهوض بالوزارة وصقل المهارات والكفاءات العاملة بها، بالإضافة للتقدم في مجال التعليم الشرعي من خلال دعم المدارس والمعاهد الشرعية بالوزارة.

وأكد رضوان على أن وزارته لا تدخر جهداً في تقديم الخدمة للمساجد والمصلين، منوها للترتيبات الجارية مع جمهورية مصر العربية لإيفاد عشرات الدعاة والخطباء في دورات تدريبية متقدمة، موضحاً أنها دورات تأتي استكمالاً للدورات الشرعية والعلمية التي تنظمها الوزارة للدعاة بقطاع غزة من خلال مراكز التدريب والتطوير التابعة لها.

وفي نهاية اللقاء قدم رضوان عهد القدس الذي وقّع عليه العلامة د. يوسف القرضاوي ووفد العلماء المرافق له لدى زيارتهم الأخيرة لقطاع غزة- كهدية رمزية للمجلس التشريعي.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وزير الأوقاف والشؤون الدينية إسماعيل رضوان ووكيل الوزارة حسن الصبيحي والمدراء العامون بالوزارة، وذلك في إطار التواصل مع المجلس التشريعي وإطلاعه على آخر إنجازات الوزارة.

ورحب بحر بالوزير والوفد المرافق له، مؤكداً على نهج المجلس التشريعي في توفير الأجواء التشريعية والبيئة القانونية المساعدة على تشجيع الوزارات لتقديم الخدمة الراقية لأبناء شعبنا وكافة المواطنين الفلسطينيين الذين يستحقون منا كل تقدير واحترام.

وأشاد بحر بوزارة الأوقاف وأنشطتها وخططها الرامية لخدمة الإسلام العظيم ومساجد القطاع، منوهاً إلى أن الوزارة تقدمت في الأشهر الأخيرة بفضل التخطيط السليم والتنفيذ المهني لخطط الوزارة، مؤكداً على ضرورة إيلاء وزارة الأوقاف مزيداً من الاهتمام والدعم حتى تتمكن من القيام بالواجبات المنوطة بها على أكمل وجه.

وأشار بحر إلى الجهود الكبيرة المبذولة من قبل وزير الأوقاف وطاغم العاملين بالوزارة، مشدداً على أن تلك الجهود تأتي في إطار صياغة عقول الشباب وإيجاد جيل قرآني فريد

نرى في حدقات عيون الحفظة النصر والتحرير

د. بحر يفتتح مخيمات

"تاج الوقار 5" لحفظ القرآن الكريم بغزة

على ثقة من أن النصر قادم. من ناحيته. قال إسماعيل عامر مدير العلاقات العامة في دار القرآن الكريم: "إن مخيمات تاج الوقار لهذا العام ستضم ٢٤ ألف طالب وطالبة في مختلف مناطق قطاع غزة".

وبين عامر أن مدة المخيم ستكون ٤٥ يوماً. لتثبيت أجزاء من القرآن الكريم لدى الطلبة ومراجعته كاملاً حسب المنتسبين.

وأوضح أن خطة عمل المخيم تراعي احتياجات وقدرات الطلاب كافة بهدف الخروج بالنتيجة المرجوة.

قال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي "إن افتتاح مخيمات (تاج الوقار ٥) في قطاع غزة تهدف لضمان تعلق الأجيال القادمة بالقرآن الكريم والسير نحو تحرير فلسطين".

وأضاف بحر خلال الحفل الذي نظّمته دار القرآن الكريم والسنة صباح السبت الماضي: "سيتخرج خلال الأعوام المقبلة العشرات ممن يحفظون كتاب الله"، داعياً لتوفير الأموال اللازمة لدعم مخيمات القرآن. وتابع: "إننا نشعر بالعزة والكرامة من أعماق قلوبنا لأننا نرى في حدقات عيون الحفظة النصر والتحرير"، موجهاً رسالة للحفظة فحواها أن يكونوا

امتداد لحكومة فياض المغتصبة للسلطة

التشريعي: حكومة الحمد لله فاقدة للشرعية الدستورية

السيد إسماعيل هنية هي حكومة تسيير الأعمال بموجب القانون الفلسطيني.

وشدد بحر على أن الحكومة الحالية التي تكتسب الشرعية القانونية والدستورية هي حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشر التي يرأسها السيد إسماعيل هنية "حكومة تسيير الأعمال" التي صادق عليها المجلس التشريعي بنسبة ٩٧٪ من أعضاء المجلس حسب الأصول المعمول بها دستورياً.

وفي ذات السياق دعا بحر عباس إلى عدم الاستمرار في تعطيل المجلس التشريعي بمرام الله وفتح



أبوابه المغلقة أمام رئيس المجلس د. عزيز دويك ونواب كافة الكتل البرلمانية المنتخبة ديمقراطياً وعدم الاستمرار في التكرار لنتائج الانتخابات التي شهد العالم على نزاهتها، منوهاً لضرورة فتح الطريق أمام إنجاز مسيرة المصالحة الوطنية، والدفع باتجاه إعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني على أسس سليمة، وتوحيد الصف الفلسطيني في مواجهة التحديات الصهيونية.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن الحكومة التي تشكّلها في الضفة الغربية برئاسة رامسي الحمد الله هي حكومة فاقدة للشرعية الدستورية طالما أنها لم تعرض على المجلس التشريعي للمصادقة عليها.

ونوه بحر في بيان صحفي إلى أن حكومة الحمد لله تشكل امتداداً طبيعياً لحكومة فياض التي لم تنل بالأساس الثقة من المجلس التشريعي، وبالتالي فهي ليست دستورية لأن ما بنى على باطل فهو باطل، مشدداً على أن أي

حكومة لا تنال ثقة المجلس التشريعي هي حكومة فاقدة للشرعية الدستورية بمتقضى نصوص القانون الأساسي الفلسطيني.

وأوضح بحر أن حكومة الحمد الله هي حكومة مغتصبة للسلطة والشرعية كما كانت حكومة فياض طيلة السنوات الماضية، وعليه فلا يجوز أن يطلق عليها لفظ "حكومة" بأي حال من الأحوال، ولا يمكن أيضاً أن تسمى حكومة تسيير أعمال لأن حكومة

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

مسيرة القدس العالمية.. خطوة على طريق التحرير

بين يدي المسيرة العالمية إلى القدس التي انطلقت يوم الجمعة الماضي في ٤٠ دولة على امتداد الكرة الأرضية، حديث أليم عن الوضع المتردي الذي تعيشه مدينة القدس، ودور الأمة العربية والإسلامية في توفير أشكال الدعم والنصرة لها في مواجهة المخططات والممارسات الصهيونية.

تهويد مستمر ومبرمج، واستيطان مسعور يلتهم الأرض يوماً بعد يوم، ونزع للمدينة المقدسة عن طابعها العربي والإسلامي، وحرب ممنهجة ضد المقدسات وحفر للأنفاق تحت أساسات المسجد الأقصى، وإقامة متاحف توراتية، وإبعاد متواصل للرموز المقدسية عن مدينتهم ومسقط رأسهم بحجج أو هي من بيت العنكبوت، وهدم منازل ومنشآت ومحلات تجارية لأهالي المدينة الصامدين.

تلك أبسط وصفة لحال المدينة المقدسة اليوم في ظل المخططات والممارسات الصهيونية التي تحاول مسابقة الزمن وحسم المعركة ضد القدس وأهلها في أقرب وقت ممكن في ظل غفلة فلسطينية وعربية وإسلامية واضحة وتآمر دولي منقطع النظير.

في مقابل ذلك، أسقطت منظمة التحرير القدس من حساباتها التفاوضية، وجعلت منها قضية مؤجلة إلى ما يسمى مفاوضات الوضع النهائي، لتستكمل السلطة الفلسطينية مهمة تهديم قضية القدس عبر إبعادها عن صدارة العمل والمتابعة السياسية ووضعها في ذيل قائمة الأجندة الرسمية.

ولم يكن الوضع العربي الرسمي أفضل حالاً، فقد أضحت القدس مادة دسمة للشعارات العربية الرسمية المستهلكة التي تتزين بها لقاءات ومؤتمرات القادة والزعماء العرب، فيما يواصل الاحتلال مخططاته لالتهم ما تبقى من القدس وخنق أهلها وتحويلهم إلى مجرد أقلية ملاحقة في مدينتهم.

وهكذا تواطأ الخذلان الفلسطيني والعربي الرسمي على طعن المدينة المقدسة في العمق والصميم، وتركهم يواجهون مصيرهم في مواجهة العنصرية الصهيونية دون أي دعم أو إسناد عربي حقيقي.

وعلى المستوى القانوني، لم تعر دولة الاحتلال أي وزن أو اهتمام للقوانين والمواثيق الدولية التي حرمت وأبطلت الممارسات الصهيونية بحق المدينة المقدسة.

كل ما سبق يقودنا إلى الاستمرار في السير باتجاهين، الأول يتمثل في الاستمرار في مقاومة الاحتلال وفق ما قرره المواثيق والشرائع الدولية بعيداً عن المراهنة على السياسة ودهاليزها المعتمة إغراق في الوهم والسراب، فيما يكمن الثاني في الاستمرار في خوض المعركة الشعبية والقانونية ضد سياسات وجرائم الاحتلال بالتنسيق مع المؤسسات الحقوقية عربياً وإسلامياً ودولياً.

ومن هنا نبعث أهمية المسيرة العالمية إلى القدس التي شكلت تظاهرة سياسية وإعلامية وشعبية من الطراز الأول للتعبير عن الحق الفلسطيني والعربي والإسلامي في القدس والدفاع عن أهلها الصامدين.

إن حاجتنا اليوم أشد ما تكون مساساً إلى موقف فلسطيني موحد يمنح الفرصة والغطاء المناسبين للمقاومة كي تلعب دورها المأمول وتؤدي عملها المرتجى في ظل دعم سياسي وإعلامي ومادي عربي وإسلامي، ولو بالحد الأدنى، بهدف إنقاذ القدس وحماية أهلها ومقدساتها قبل فوات الأوان، فالقدس أمانة، والتاريخ لا يرحم المتصرين والمتخاذلين على السواء.

يخطئ الصهاينة حين يعتقدون أن الأمة العربية والإسلامية قد انشغلت بقضاياها الداخلية في إطار الربيع العربي النائر عن القضية الفلسطينية، وقضية القدس والأقصى في القلب منها، فالأمة وشعوبها النائرة المنتفضة في وجه الظلم والاستبداد الداخلي أشد ما تكون تفاعلاً مع كل متطلبات مواجهة السياسات والممارسات الصهيونية العنصرية، وليس في وارد حرق بوصلتها عن القدس والمسجد الأقصى وفلسطين مهما كانت الظروف، ولن يجد الصهاينة منها إلا كل موقف داعم للحق الفلسطيني، وكل مؤازرة لجهاد ونضال شعبنا في وجه الظلم والإرهاب الصهيوني.

إن الخطر الداهم الذي يحيق بالقدس وأهلها ومقدساتها يوجب على الأمة، رسمياً وشعبياً، الوقوف عند مسئولياتها الكبرى، فلا عذر لأحد حين يخلص الصهاينة إلى لقدس والمسجد الأقصى وفيه عرق ينبض، ولا مناص من حملة عربية وإسلامية عاجلة لإنقاذ القدس والأقصى من الخطر الصهيوني.

إن الجهد الرسمي يجب أن يتلاحم مع الجهد الشعبي، عربياً وإسلامياً، من أجل عزل سياسة الاحتلال وفرض ومواجهة المخططات الصهيونية العنصرية ضد القدس والمقدسات في كافة المحافل الإقليمية والدولية، فالأمة كلها اليوم على موعد مع معركة الدفاع عن القدس والنود عن حرم مقدساتها، ولن يطول أمد وعد الأخرى الذي بشرنا به الله تعالى لمحق السرطان الصهيوني وتبوير ما علا الصهاينة تتبيرا بإذن الله.

«ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً»

المجلس التشريعي يتسلم نسخة

من التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان

بدوره طالب النائب فرج الغول رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي كافة الأطراف ذات العلاقة وفي مقدمتها المؤسسات والمراكز الحقوقية ببذل أقصى جهد مستطاع لانعقاد وتفعيل المجلس التشريعي في الضفة وفتح أبوابه أمام النواب المنتخبين ديمقراطياً، مشدداً على أن القرارات الرئاسية التي تصدر بعيداً عن المجلس التشريعي تشكل تعزيزاً للديكتاتورية ومحاربة واضحة لقيم ومعاني الحرية والنزاهة والشفافية.

من ناحيتها قالت النائب هدى نعيم أن الهدف من سن التشريعات والقوانين هو تنظيم حياة المواطنين والحفاظ على حقوقهم، كاشفة النقاب عن جهود كبيرة يبذلها نواب التشريعي قبيل التصويت على القوانين، منها التشاور مع الخبراء والمختصين والاكاديميين بهدف ضمان إيجاد بيئة تشريعية صالحة ومناسبة للحياة العصرية ومريحة للمواطنين.

من طرفه أكد مفوض عام الهيئة د. أحمد حرب بأن الهيئة تسعى لعلاقة تكاملية مع المجلس التشريعي وجميع الجهات ذات العلاقة للحفاظ على مستوي أفضل لحالة حقوق الانسان، مؤكداً على ضرورة استقلالية هيئته وبقية المؤسسات الحقوقية حتى تتمكن من القيام بواجبها بنزاهة، مشيداً بتعاون المجلس مع الهيئة وتسهيل مهام عاملها في زيارات مراكز التوقيف في قطاع غزة والاطلاع على أوضاع الموقوفين داخلها.

استلم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي نسخة عن التقرير السنوي الصادر عن الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الانسان عن العام ٢٠١٣م.

جاء ذلك خلال زيارة وفد من الهيئة برئاسة مفوض عام الهيئة د. أحمد حرب والعديد من أعضاء مجلس المفوضين للدكتور بحر بمكتبه يوم أمس بالمجلس التشريعي بحضور النواب فرج الغول وهدى نعيم.

ورحب بحر بوفد الهيئة ومفوضها العام، مشدداً على اهتمام المجلس التشريعي البالغ بحالة حقوق الانسان في قطاع غزة، معرباً عن أمله بمزيد من التعاون مع الهيئة وكافة المراكز الحقوقية من أجل تعزيز مبدأ الشفافية والديمقراطية والعدالة بين جميع افراد المجتمع.

وأبدى بحر سعادته بتبادل الزيارات بين التشريعي والمؤسسات الحقوقية بما يخدم المواطن الفلسطيني ويحافظ على كرامته وحقوقه.

وأكد بحر أن مراقبة عمل وأداء السلطة التنفيذية هو من صميم عمل المجلس التشريعي، مشيراً إلى أن التشريعي يقوم بهذه المهام على الوجه الأكمل، مذكراً بالمساءلة التي أجراها المجلس التشريعي مؤخراً للوزراء قائلاً بأنها تأتي في إطار مراقبة الأداء وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن، منوهاً إلى أن كل الاجراءات التي يتخذها التشريعي تتم وفقاً للقانون والدستور.

لبحث أوضاعهم الاقتصادية والاطلاع على معوقات عملهم

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي

تجتمع مع أصحاب شركات ومصانع الجلود



اجتمعت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي برئاسة النائب عاطف عدوان بأصحاب شركات ومصانع الجلود وذلك بمقر التشريعي لبحث أوضاعهم الاقتصادية والاطلاع على معوقات عملهم.

وطرح أصحاب شركات ومصانع الجلود العقبات التي تعرضوا لها بفعل الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وكساد قطاع صناعة الجلود بسبب توقف وصول المواد الخام، والمعاناة في الاستيراد من الخارج نظراً لارتفاع

الأسعار وفي ظل وجود بضائع منافسة رخيصة الثمن في السوق المحلي الفلسطيني.

وطالب أصحاب المصانع الحكومية الفلسطينية في غزة بالتعاون معهم وإنشاء مصانع للجلود تعمل تحت إشراف الحكومة، ليتم تفعيل هذا القطاع من الصناعات الوطنية وتشغيل الأيدي العاملة المتوقفة، مؤكداً على ضرورة أن يكون الاهتمام بهذه الصناعة كبقية الصناعات التي تدعمها الحكومة والعمل وفقاً لسياسة إحلال الواردات.

من ناحيته وعد رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان أصحاب المصانع بالعمل على إيصال مطالبهم للجهات المعنية والرد بأسرع وقت ممكن، مشدداً على ضرورة إفاد المجلس التشريعي بدراسة تفصيلية بعدد المصانع والأيدي العاملة التي كانت تعمل بهذا المجال، وعدد الماكينات والأدوات المستخدمة، بالإضافة للتأكد من جودة هذه الصناعة ومدى ملاءمتها لحاجة المستهلك الفلسطيني، بالإضافة لدراسة أخرى حول إمكانية تصدير منتجات هذه المصانع للخارج والمعوقات التي تحول دون ذلك.

شاركوا في احتفالات رسمية واستقبلوا وفودا شرطية وطلابية

نواب الوسطى يدعون لتطوير الأداء الشرطي ويمتدحون مخيمات «جيل العودة»

داعين إلى تطوير الأداء الشرطي وتنمية قدرات عناصر الأجهزة الأمنية، مشيدين في الوقت ذاته بمخيمات «جيل العودة» التي تبني وتؤسس لجيل النصر والتحرير.

شارك نواب المجلس التشريعي في المحافظة الوسطى في العديد من الفعاليات الوطنية والبرلمانية الهامة. فقد استقبل النواب وفودا شرطية وطلابية، وشاركوا في احتفالات رسمية،



النائبان الجمل ونعيم يستقبلان وفداً شرطياً

من جانب آخر، استقبل النائبان عبد الرحمن الجمل وهدي نعيم وفداً من العلاقات العامة للشرطة الفلسطينية في المحافظة الوسطى في مكتبه بالمحافظة. وناقش النائبان الجمل ونعيم مع الوفد الزائر سبل تعزيز التواصل بين الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني وآليات الدعم والتنسيق المتبادل بما يعود بأفضل الخدمة والنتائج على جمهور المواطنين.

النائب نعيم تستقبل وفداً من الشرطة النسائية

إلى ذلك، استقبلت النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية هدي نعيم وفداً من الشرطة النسائية في المحافظة الوسطى لتهنئتها بحصولها على شهادة الماجستير التي جاءت تحت عنوان "دور القيم في تغيير بعض القيم الاجتماعية لدى الطلبة في المجتمعات الفلسطينية". ورحبت النائب نعيم بوفد الشرطة النسائية، معبرة عن شكرها العميق لهذه الزيارة، مشيدة بجهود أفراد الشرطة في خدمة أبناء المحافظة وتخفيف معاناتهم وتيسير أمورهم اليومية. بدورها أثنت النقيب ريم نوفل مدير الشرطة النسائية في المحافظة على الجهود التي تبذلها النائب نعيم في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني، مشيدة بالدور المهم التي تقوم به نعيم من أجل تقديم خدمة أفضل للشعب الفلسطيني.

الرحمن الجمل الأسير أسيرة الأسير المضرب عن الطعام في سجون الاحتلال مراد أبو معيلق. وأكد النائب سلامة في حديثه لأبناء العائلة أن الطريق الوحيدة للإفراج عن أسرانا البواسل لا تتحقق إلا بخلط الجنود الصهاينة، مطالباً المقاومة الفلسطينية باستخدام كافة الوسائل المتاحة لها للإفراج عنهم. وأشاد النائب سلامة بصمود الأسير أبو معيلق بعد اعلانه عن الاضراب عن الدواء بسبب الإهمال الطبي من قبل إدارة السجون.

وذكر النائب سلامة أشكال معاناة الأسرى في السجون الصهيونية وتنوعها من إهمال طبي إلى العزل الانفرادي والتعذيب الجسدي وغيرها من وسائل زيادة معاناة الأسرى. وطالب النائب سلامة الهيئات الحكومية والأهلية التي تهتم بشئون الأسرى بمتابعة ملف الأسرى بكل الوسائل سواء على صعيد الإعلام أو متابعة احتياجات أسرهم المادية والمعنوية.

يذكر أن الأسير أبو معيلق من سكان مخيم النصيرات ومحكوم ٢٢ عاماً أمضى منها ١١ عاماً، وتم نقله أكثر من خمس مرات إلى مستشفى السجن خلال أسبوعين بعد أن أعلن إضرابه عن تناول الدواء قبل أيام بسبب الإهمال الطبي المتعمد من قبل إدارة السجون.

النائبان الجمل ونعيم يستقبلان وفداً شرطياً



النائب نعيم تستقبل وفداً من الشرطة النسائية

وفي نهاية اللقاء أثنى النائب سلامة على الكتلة الإسلامية وأمتدح أنشطتها الهادفة والرامية لاستنهاض جيل الشباب للعمل لخدمة الأرض والوطن والقضية، مشيراً إلى أن المخيمات الصيفية تبني الإنسان وتنمي فيه روح حب الوطن.

ويشارك في حفل تخريج لشرطة المرور بالمحافظة الوسطى

كما شارك النائب سلامة في حفل تخريج أفراد من جهاز شرطة المرور أشرفت على إعداده هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بحضور رئيس بلدية النصيرات محمد أبو شكيان ومسؤولين في الأجهزة الأمنية.

وأشاد النائب سلامة في كلمته بعمل جهاز شرطة المرور، موضحاً أن جهاز المرور من أعظم الأجهزة التي نحتاج إليها لتسيير حياة الناس.

وأضاف أن الارتقاء بأبنائنا أفراد الأجهزة الأمنية مهم جداً للارتقاء بهم حتى يتسنى لهم تقديم خدمة مميزة للوطن والمواطن، مؤكداً على ضرورة تكثيف الدورات بشتى أنواعها سواء الأمنية والشرعية والثقافية لتطوير وتنمية قدرات ومؤهلات عناصر

النائب سلامة يستقبل وفداً طلابياً

بمقر التشريعي

فقد استقبل النائب سالم سلامة عشرات الطلاب من المرحلة الثانوية المشاركين في المخيمات الصيفية للكتلة الإسلامية من المنطقة الوسطى داخل مقر المجلس التشريعي.

وألقى النائب سلامة محاضرة أمام الطلاب والمشاركين بالمخيم رحب فيها بقدمهم إلى مقر المجلس التشريعي الفلسطيني، مؤكداً أن الشباب يمثلون الأمة العربية والإسلامية، وأن همتهم تبعث الأمل في النفوس، مشدداً على أنهم عماد الأمة وقادة المستقبل.

وخطب النائب سلامة المشاركون بقوله: "أنتم وأبناء جيلكم ستدخلون المسجد الأقصى فاتحين ومحررين قريباً بإذن الله".

وعرج النائب سلامة في كلمته على مسيرة التشريعي منذ ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٦م وما تعرض له النواب في الضفة الغربية من اعتقالات ومؤامرات متكررة بهدف إبعادهم عن المحيط الانتخابي وعزلهم عن جماهير شعبنا



النائب سلامة يلقي محاضرة أمام وفد طلابي بمقر التشريعي

الفلسطيني، مشيراً إلى تعرض المجلس التشريعي ونوابه إلى أبشع حملة من الاحتلال الصهيوني، لأنهم يتمسكون بالثوابت الفلسطينية، متمثلة في استهداف وقصف مقر المجلس التشريعي، وقصف بيوت النواب.

وتحدث سلامة عن الجيل المسلم الذي نسعي لتكوينه، مؤكداً أن شعبنا بحاجة ماسة لجيل قرآني فريد من نوعه وهو ما بدأ يتحقق في هذا الجيل من أبناء فلسطين، مشدداً على أن هذا الجيل هو الذي سيخوض الصعاب وسيقود مسيرة شعبنا نحو العودة والتحرير.

وتابع: "لأنهم أبناء المساجد فلن تتكرر في عهدهم ذكريات النكبة والنكسة وغيرها من مصطلحات الهزيمة".

ونوه سلامة إلى تنكر الجهات الدولية والإقليمية وبعض الأنظمة المحيطة لنتائج الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٩٦م مما أدى إلى فرض الحصار على قطاع غزة وتشديد سياسة العقاب الجماعي على شعبنا بالتعاون مع العديد من الأنظمة والجهات الحكومية الأمر الذي تسبب بثورات الشعب العربية ضد أنظمة الظلم والاستبداد.

الأجهزة الأمنية. وطالب النائب سلامة أفراد الجهاز الشرطي بمزيد من الجهد من أجل تقديم خدمة أفضل وللحفاظ على أمن الوطن والمواطن.

وفي نهاية كلمته شكر النائب سلامة القائمين على الحفل من هيئة التوجيه السياسي والمعنوي وبلدية النصيرات ومحافظ شرطة الوسطى وكافة أفراد جهاز شرطة المرور قيادة وجنوداً.

بدوره قال مدير هيئة التوجيه السياسي المقدم بسام أبو الريش إن على شرطي المرور أن يتسلح بالعلوم الشرعية والأمنية وغيرها حتى تعينه على أداء واجبه بشكل متميز.

وأكد أننا في هيئة التوجيه السياسي والمعنوي لا نألو جهداً من أجل الارتقاء بأبناء الأجهزة الأمنية حتى يقوموا بواجبهم اتجاه دينهم ووطنهم وأبناء شعبهم على أكمل وجه من خلال الدورات والبرامج الثقافية والأمنية التي تقوم بها الهيئة.

النائبان سلامة والجمل يزوران أسرة

الأسير أبو معيلق

في ذات السياق زار النائبان سالم سلامة وعبد

«حكومة وظيفية بدون صلاحيات حقيقية»

رئاسة التشريعي تستشرف آفاق ما بعد تشكيل حكومة الحمد لله غير الدستورية وسبل التقارب الوطني بين حركتي فتح وحماس

د. خريشة: المصالحة بعيدة.. والحمد لله انحاز إلى معسكر دون آخر ولن يكون قادرا على إحداث أي تقارب بين حركتي فتح وحماس



د. بحر: من صحت بدايته صحت نهايته، ومن فسدت بدايته فسدت نهايته.. وحكومة الحمد لله ليست في وارد النجاح فيما أخفقت فيه سابقاتها



خيار المصالحة الفلسطينية في حين كان منهجه المماثلة والتسوية. ودعا بحر الرئيس أبو مازن لإعلان التزامه بالاتفاقيات والتفاهات الوطنية والإسراع في دفع عجلة المصالحة التي أمام بدلا من اضعاف الوقت في المفاوضات وتشكيل حكومات لا تنال ثقة المجلس التشريعي.

مصالحة بعيدة

من جهته أكد خريشة أن تشكيل حكومة في رام الله هو بالأساس ضربة لأي إمكانية للمصالحة في وقت قريب، لافتا إلى أن المصالحة كانت قريبة وأن الانتخابات كانت قريبة وأصبحت بعيدة وأن لا أحد يستطيع أن يلعب دورا في هذا الموضوع إلا إذا كان محايدا. وتابع: "وبالتالي الدكتور رامي الحمد الله مع احترامي لشخصه وهو أكاديمي نجح في جامعة النجاح، ويتمتع بسمعة طيبة، لكن هو تورط في هذه الحكومة وبالتالي هو لم يعد قادرا على الجمع بين فتح وحماس، لأنه اختار أن يكون مع معسكر دون معسكر آخر، وبالتالي هو لن يكون مؤثرا في موضوع المصالحة الداخلية الفلسطينية، ولا في تقليل فجوة الانقسام القائمة بين الطرفين.

للقانون الأساسي الذي أعطى لرئيس الوزراء صلاحيات وللرئيس الفلسطيني صلاحيات، ولكن يبدو أن رئيس الوزراء الجديد استغنى عن هذه الصلاحيات مبكرا.

تقارب بعيد

وحول دور شخصية الحمد الله في إمكانية إحداث التقارب المطلوب بين حركتي فتح وحماس أكد بحر أن المطلوب هو السير قدما باتجاه المصالحة وإنهاء الانقسام لأن المصالحة تشكل ضرورة وطنية وشرعية وسياسية لشعبنا، مشددا على أن المطلوب ليس تشكيل حكومة في الضفة سواء كانت برئاسة الحمد الله أو غيره.

وأضاف: "أما بالنسبة للتقريب بين حركتي فتح وحماس فنحن نعتقد بعدم مقدرة الحمد الله على ذلك نظرا للضغوطات الخارجية التي تمارس على السلطة وعلى السيد عباس بهدف منع إتمام المصالحة، وبالتالي ما عسى الحمد الله أن يفعل في ظل عدم رغبة السلطة برئاسة أبو مازن في المصالحة"، مشيرا إلى أن السلطة لا تريد المصالحة وهي تقدم المفاوضات العنيفة على مصالحة شعبنا ومصالحه الوطنية العليا، وأنها لطالما طالبنا السيد عباس باتخاذ إجراءات وقرارات تخدم

وأوضح بحر أن تأدية الوزراء لليمين الدستورية يجب أن تكون بعد نيل الحكومة ثقة المجلس، موضحاً بأن الحكومة الحالية وهي حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشر التي يرأسها السيد إسماعيل هنية هي حكومة تسيير الأعمال التي تحظى بالشرعية الدستورية التي نالتها بفعل مصادقة المجلس التشريعي بنسبة ٩٧٪ من أعضاء المجلس حسب الأصول المعمول بها دستوريا. وتابع: "من صحت بدايته صحت نهايته، ومن فسدت بدايته فسدت نهايته، لذا فإن حكومة الحمد لله ليست في وارد النجاح فيما أخفقت فيه سابقاتها.

لنجاحات

بدوره أعرب د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي عن اعتقاده بأن هذه الحكومة لن تحقق نجاحات على اعتبار أنها حكومة تمثل جزءا من الشعب الفلسطيني ولا تمثل كل الشعب الفلسطيني، وبالتالي هي حكومة رام الله وامتداد لحكومة سلام فياض. وتابع: "هي حكومة الرئيس محمود عباس، وبالتالي رئيس الوزراء وكل الوزراء يعملون موظفين عند الرئيس محمود عباس، ولا يمارسون أي صلاحيات حتى وفقا

أعربت رئاسة المجلس التشريعي عن انعدام ثقته في قدرة حكومة الحمد لله الجديدة على تحقيق أي اختراق جوهري لصالح شعبنا الفلسطيني، مؤكدة أن من فسدت بدايته فسدت نهايته وأن حكومة الحمد لله غير الدستورية ليست في وارد النجاح فيما أخفقت فيه سابقاتها. وأكدت رئاسة التشريعي في أحاديث منفصلة مع "البرلمان" أن الحمد لله انحاز إلى معسكر دون آخر، مشيرة إلى أنه لن يكون قادرا على إحداث أي تأثير على ملف المصالحة الداخلية أو أي تقارب بين حركتي فتح وحماس.

"من فسدت بدايته فسدت نهايته"

فقد أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن حكومة فياض لم تكن حكومة شرعية نظرا لعدم حصولها على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني، مضيفا أن حكومة الحمد لله جاءت كامتداد طبيعي لسابقتها، وبالتالي فهي غير شرعية وليست قانونية كونها لم تنل ثقة التشريعي ولم تعرض عليه من الأصل.

دعت للاستفادة من المؤتمر واستثمار مخرجاته

لجنة التربية بالتشريعي تلتقي اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأسرى

المقيمة في الولايات المتحدة، كما سيشارك في المؤتمر منسق وحدة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة "ريتشارد فولد" ورئيسة مجموعة "إيقاف الاحتلال حول العالم" وزوجة مدير البنك المركزي الأوروبي "جريت جوفنسكي"، بالإضافة للناشطين في قضايا الأسرى في أوروبا وأمريكا "عادة كرمي" و"رمزي بارود" وآخرون.

من جهته أعرب النائب شهاب عن تفاؤله بما سيتحقق جراء إقامة هذا المؤتمر، مشدداً على ضرورة عدم تكرار مواضيع الأبحاث المقدمة والخروج بتوصيات واضحة وصريحة لإثارة الرأي العام العالمي حول معاناة الأسرى يتم تعميمها باللغتين العربية والإنجليزية، وكذلك تشكيل لجنة وطنية ودولية عليا تعمل على متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر.

فيما شدد النائب النجار على ضرورة تدويل قضية معاناة الأسرى الصحية الناجمة عن التعذيب والإهمال الطبي الذي يمارسه الاحتلال الصهيوني بحقهم.



لتقصي الحقائق بشأن العدوان الصهيوني على قطاع غزة إبان حرب الفرقان "تقرير جولدستن"، ومنهم البروفيسور الفرنسي "جيلي ديفر" أستاذ القانون الدولي الذي سيتحدث عن مقابر الأرقام، والكتابة الصحفية العالمية "ليلي حداد"

القيام بتظاهرة علمية وإعلامية تعمل على إثارة ملف الأسرى الإنساني أمام العالم كله. وحول الشخصيات الدولية المشاركة في المؤتمر، أوضح عامر أن المؤتمر سوف يضم بعض المشاركين في بعثة الأمم المتحدة

استقبلت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي وفدا من اللجنة التحضيرية لمؤتمر "الأسرى الفلسطينيون نحو الحرية" المزمع عقده خلال شهر أكتوبر المقبل في الجامعة الإسلامية بغزة.

وكان في استقبال الوفد النائب د. محمد شهاب مسؤول ملف الأسرى والمحربين بالمجلس التشريعي والنائب د. خميس النجار مقرر لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، فيما ضم وفد المؤتمر كلاً من عميد كلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة د. وليد عامر رئيس المؤتمر ود. جهاد العرجا رئيس اللجنة العلمية ود. سامي البريم رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

بدوره استعرض عامر محاور المؤتمر والجوانب الأكاديمية والقانونية المنوي طرحها لتعبر عن ما يعانيه الأسرى في سجون الاحتلال، موضحاً أنه يأتي امتداداً للعديد من المؤتمرات والفعاليات ذات العلاقة بملف الأسرى في السجون الصهيونية والتي عقدت محلياً ودولياً، مؤكداً أن الهدف من هذا المؤتمر هو

طالبت بزيادة علاوة طبيعة العمل وحصة التمريض من وظائف وزارة الصحة وتطوير العمل الأكاديمي

لجنة التربية بالتشريعي تستقبل وفداً من نقابة التمريض ورئيس هيئة الاعتماد والجودة

خاصة فيما يتعلق بتنمية وتطوير عمل الجامعات والكليات سواء أكانت الحكومية أو الأهلية أو الخاصة، مؤكداً على ضرورة عقد مثل هذا اللقاء بشكل دوري للوقوف على خطط الهيئة والوزارة فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي بشكل عام. وفي نهاية اللقاء شكر النائب الجمل لأبو دقة حضوره، مباركاً لهيئة الاعتماد والجودة عملها.

اجتماع دوري

وكانت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي عقدت في وقت سابق اجتماعها الدوري برئاسة رئيس اللجنة النائب عبدالرحمن الجمل وبحضور مقرر اللجنة النائب خميس النجار وأعضائها النواب سالم سلامة و محمد شهاب ويوسف الشرافي و هدى نعيم.

وناقش أعضاء اللجنة في اجتماعهم نتائج جلسة الاستماع التي عقدت في وقت سابق مع وزير التربية والتعليم العالي خاصة فيما يتعلق بملف الكادر المالي الموحد للعاملين في الجامعات الحكومية الفلسطينية، فيما أكد النائب الجمل على ضرورة متابعة الملف مع الوزارة حتى تطبيقه لجميع الفئات التي يجب أن تدرج في إطار الكادر الجديد.

وبخصوص الأفكار المتداولة حول دمج كلية العلوم والتكنولوجيا بخانيونس مع جامعة الأقصى، قرر أعضاء اللجنة على ضرورة عقد لقاءات موسعة مع كافة الأطراف المعنية ووضع تصور يتضمن مجمل الآراء، ومن ثم الخروج بقرار جماعي من اللجنة والمجلس التشريعي حول هذه الأفكار.

وعن نتائج لقائه مع الهيئة الإدارية لنقابة التمريض في محافظات غزة، أوضح النائب د.



لجنة التربية لدى اجتماعها مع رئيس هيئة الاعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي د. موسى أبو دقة

وقدم أبو دقة شرحاً متكاملاً حول نشأة الهيئة، موضحاً أنها شكلت عام ٢٠١٢ بقرار من وزير التربية والتعليم العالي بهدف تنظيم وتطوير عمل المؤسسات العاملة في قطاع التعليم العالي في فلسطين، وأنها قامت بوضع خطة استراتيجية للانتقال بمؤسسات التعليم العالي إلى الأفضل، مضيفاً أن الهيئة قامت بالعديد من الزيارات الاستكشافية والرقابية للعديد من الجامعات والكليات الأهلية والحكومية بهدف الاطلاع عن كثب على سير وتنظيم العملية التعليمية فيها. ونوه أبو دقة أن هيئته تدفع باتجاه تطوير الكوادر الأكاديمية حيث وضعت معايير واضحة لاختيار القيادات الأكاديمية، مضيفاً: «نحن بحاجة إلى تفكير إبداعي وليس تفكير إداري لإدارة مؤسسات التعليم العالي».

وشدد على ضرورة قيام الجامعات والكليات

لأعداد التمريض مقابل كل سرير في المشافي والعيادات، موضحاً أن نسبة البطالة في صفوف خريجي التمريض مرتفعة حيث يبلغ عدد الممرضين العاطلين عن العمل أكثر من ٣٠٠٠ ممرض وممرضة، وهناك العديد منهم يعملون متطوعين أو متدربين داخل وزارة الصحة بدون مقابل مادي.

من جهته أكد النائب النجار أن هذه المطالب هي مطالب واقعية ومشروعة، وأن المجلس التشريعي سيدعم في اتجاه تحقيق هذه المطالب بالتعاون مع مجلس الوزراء ووزارة الصحة، مؤكداً أن قانون النقابات قد تم نشره في الجريدة الرسمية وسيبدأ العمل بأحكامه منتصف الشهر القادم، وبالتالي تستطيع نقابة التمريض والنقابات الأخرى البدء بتقنين أوضاعها وفقاً لأحكام القانون الجديد.

استقبل النائب د. خميس النجار مقرر لجنة التربية والقضايا الاجتماعية ومسؤول الملف الصحي في المجلس التشريعي وفداً من نقابة التمريض في محافظات غزة، وكان على رأس الوفد نقيب التمريض الحكيم عيد صباح وعدد من أعضاء الهيئة الإدارية للنقابة.

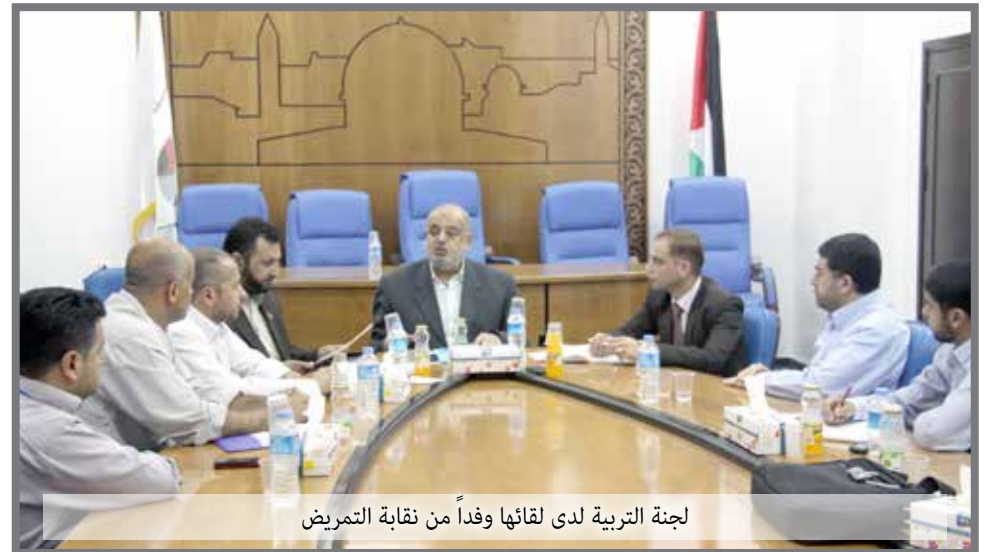
وفي بداية اللقاء رحب النائب النجار بوفد النقابة، مقدماً لهم تهنئة المجلس على فوزهم في انتخابات النقابة التي عقدت في شهر إبريل الماضي، مؤكداً في ذات السياق حرص المجلس التشريعي على اللقاء مع كافة أطراف الشعب الفلسطيني، وخصوصاً النقابات لما لها من دور هام في تنظيم العمل المؤسسي وخدمة شريحة كبيرة من أبناء شعبنا.

من جهته شكر نقيب التمريض للمجلس التشريعي سرعة استجابته لطلب اللقاء، مؤكداً أن هذا اللقاء يأتي في سياق اللقاءات الدورية التي يعقدها مجلس النقابة الجديد مع المسؤولين وذوي العلاقة بهدف خدمة شريحة العاملين في قطاع التمريض، وسعيًا لإيصال مطالب وحقوق التمريض إلى جميع المسؤولين، مستعرضاً نبذة تاريخية حول الدورات النقابية منذ تأسيس النقابة والمطالب التي رفعت سابقاً ولم تتحقق حتى يومنا هذا.

وتمحورت مطالب الوفد بشكل أساسي نحو حقوق العاملين في مهنة التمريض داخل وزارة الصحة، حيث طالب الوفد بضرورة العمل على تعديل بدل علاوة طبيعة العمل المخصصة للعاملين بوظائف التمريض داخل وزارة الصحة، موضحين أن مهنة التمريض تعتبر أقل مهنة صحية تتقاضى نسبة علاوة طبيعة العمل على الرغم من أنها أكثر المهن احتكاكاً مع المواطنين.



لجنة التربية خلال اجتماع داخلي عقدته مؤخراً



لجنة التربية لدى لقائها وفداً من نقابة التمريض

خميس النجار أن فئة الممرضين بحاجة إلى دعم كبير مستعزاً أهم المطالب التي طالبت النقابة بها، ووصف تلك المطالب بالواقعية والشرعية، داعياً أعضاء اللجنة لتبنيها في كافة المحافل.

وفي ختام الاجتماع قررت اللجنة القيام بمجموعة من الزيارات الميدانية وعقد لقاء خاص مع الصحفيين الفلسطينيين بالتنسيق مع المكتب الاعلامي الحكومي للوقوف على مشاكل وهموم العاملين في مهنة الصحافة.

كما انتهت اللجنة بتوصية المجلس التشريعي لإقرار قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الذي سيشكل بموجب الهيئة الوطنية لمكافحة الإدمان والتي تعمل على تضافر كافة الأطراف المعنية لعلاج هذه الظاهرة.

بتقديم دعم أكبر للبحث العلمي وزيادة التشبيك فيما بينها بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف غير المباشرة من وجود هذه المؤسسات التعليمية، مطالباً بضرورة استقلالية الهيئة بموجب قانون يصدر عن المجلس التشريعي.

وفيما يتعلق بالأفكار المتداولة حول دمج كلية العلوم والتكنولوجيا بخانيونس مع جامعة الأقصى، أوضح أبو دقة أنه لا يوجد مشكلة في الدمج من حيث المبدأ، ولكن يجب أن يكون ذلك بناء على دراسة جدوى تعليمية واجتماعية واقتصادية بهدف التأكد من عدم وجود أي إشكاليات فنية أو إدارية في هذا الأمر.

من ناحيتهم أكد النواب على أهمية عمل الهيئة

مع رئيس هيئة الاعتماد والجودة والنوعية

كما عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي لقاءً مع رئيس هيئة الاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي د. موسى أبو دقة، وذلك بحضور رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل ومقرر اللجنة النائب خميس النجار وأعضاء اللجنة النواب محمد شهاب ويوسف الشرافي ويحيى العبادسة وهدى نعيم.

ورحب النائب الجمل برئيس هيئة الاعتماد والجودة، وأكد على أن هذا اللقاء يأتي ضمن عمل لجنة التربية في المجلس التشريعي للتواصل مع كافة الجهات المعنية بتطوير وتنمية المجتمع الفلسطيني في شتى المجالات.

كما أكد الوفد حرصه على تطبيق ما ورد من أحكام في قانون النقابات رقم (٢) لعام ٢٠١٣ والمقر حديثاً من المجلس التشريعي وتقنين أوضاع نقابة التمريض الحالية بناء على أحكام هذا القانون.

وطالب الوفد النقابي بضرورة زيادة حصة التوظيف السنوية الحكومية المخصصة لخريجي التمريض سواء من البكالوريوس أو الدبلوم، خاصة في ظل افتتاح العديد من المشافي والعيادات الحكومية والتي تحتاج إلى المزيد من طواقم التمريض، حيث أن أعداد العاملين في وظائف التمريض الحاليين بالكاد تكفي لسد احتياجات المؤسسات الصحية خاصة عند مقارنة ما هو موجود فعلياً مع المعايير الدولية المعتمدة

طالبوا بحماية مكاتب الصرافة ومعاقبة قاتلي الصراف (شراب)

رئيس لجنة الموازنة بالتشريعي يلتقي وفدا من جمعية الصرافين



التي أودعها لدى المجلس التشريعي من أجل الضغط على الحكومة لمعالجتها وتوفيرها، ويأتي في مقدمتها الإسراع بالكشف عن ملابسات الجريمة البشعة التي تمت بحق الصراف «أمين شراب» في محافظة خان يونس والإسراع في محاسبة القتلة وإنزال أشد العقوبات بحقهم، لردع من تسول له نفسه الأقدام على مثل هذه الجريمة.

وطالب الصرافون بتسيير دوريات شرطة دائمة والعمل على تركيب كاميرات مراقبة في أسواق الصرافة المنتشرة في قطاع غزة بهدف حمايتهم، إضافة لربط شبكة إنذار ما بين الصرافين وإدارة المباحث والشرطة، لسرعة استجابتها حال وقوع أي سوء، مشددين في الوقت نفسه على ضرورة متابعة الشرطة لمحلات الصرافة وإلزام أصحابها بتركيب كاميرات مراقبة داخلية وخارجية.

فيما طالب ابن المغدور الصراف «أحمد أمين شراب» بسرعة الكشف عن الجناة وتقديمهم للمحاكمة والقصاص حتى يكونوا عبرة لغيرهم، موضحاً أن من الأشياء التي ساعدت المجرمين على ارتكاب فعلتهم هو انقطاع التيار الكهربائي، حيث أنه وفي ساعة الجريمة كانت الكهرباء مقطوعة وضجيج مواتير الكهرباء يملأ المكان، ما أدى إلى عدم سماع استغاثة والده أثناء وقوع الجريمة.

التقى رئيس لجنة الموازنة العامة والشئون المالية بالمجلس التشريعي النائب جمال نصار بوفد من جمعية الصرافين وذلك في مقر التشريعي، للوقوف على احتياجات ومطالب الصرافين في قطاع غزة والاستماع لاقتراحاتهم.

ورحب النائب نصار بالوفد، موضحاً الجهود التي يبذلها المجلس التشريعي بهدف تمكين وتحسين الجبهة الداخلية وحماية المواطنين والمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم الخاصة، منوهاً إلى أن الإنسان الفلسطيني هو أغلى ما نملك ويجب أن تسخر كل الامكانيات لخدمته وراحته، مشدداً على أن قطاع غزة على الرغم من الأحداث التي وقعت مؤخراً إلا أنه يعيش في أفضل حالاته الأمنية منذ عقود.

ودعا الصرافون في اجتماعهم مع رئيس لجنة الموازنة لوضع حد لجرائم السرقة والقتل التي تعرض لها الصرافون في قطاع غزة سابقاً، والتي كان آخرها جريمة قتل الصراف «أمين شراب» ٦٠ عاماً، معربين عن شعورهم بقلّة اهتمام الحكومة بهذه الشريحة وتقصيرها في توفير الأمن واتخاذ الإجراءات التي من شأنها التخفيف من حدة الجرائم التي ارتكبت ضدهم في الآونة الأخيرة. وعبر الصرافون عن جملة من المطالب والمقترحات

المجال. وأكد أن المجلس التشريعي سيعمل على أن ينال المجرمون أقصى العقوبة، واعداد بنقل مطالب الصرافين كافة إلى السلطة التنفيذية ممثلة بوزير الداخلية لبحثها ومتابعتها وإيجاد الحلول المناسبة لها بشكل عاجل.

بدوره شدد النائب نصار على أن المجلس التشريعي يتشدد في سن القوانين الرادعة لهذه الجرائم وأن عقوبة القتل العمد هي الإعدام بنص القانون، مشيراً إلى أن اللجنة تتابع تحقيقات وزارة الداخلية في الجريمة الأخيرة التي ارتكبت بحق الصراف شراب والوزارة ما زالت تبذل مزيداً من الجهود في هذا

ناقشت ملف الاحتياجات والتطوير الإداري والوظيفي للوزارة والمرافق القضائية

اللجنة القانونية في المجلس التشريعي تعقد جلسة استماع لوزير العدل



مباني للقضاء، ودعم لدورات تدريبية، بالإضافة للحصول على منح دراسية لدرجتي الماجستير والدكتوراه في مجال القانون والقضاء بدعم من تركيا. وعرج المجتمعون على رؤية اللجنة القانونية بالتشريعي لتطوير التشريعات القضائية، بهدف إضفاء السيولة على الإجراءات القضائية والحد من ظاهرة الاختناق القضائي، حيث تلقت اللجنة تقارير تفيد بأن عدد القضايا المدورة لدى المحاكم النظامية بلغ ٨٠ ألف قضية مدورة لم يتم الفصل فيها، واستعرضوا جملة من الطروحات والرؤى لحل إشكالية العدالة البطيئة، والإسراع في الفصل بالقضايا العالقة.

من ناحيته أكد رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول أن اللجنة في هذا الإطار تعكف على إعداد رؤية متكاملة لتطوير التشريعات القضائية الرامية للتخفيف من معاناة المواطنين، والإسراع في الفصل في القضايا العالقة لدى المحاكم منذ سنوات من خلال عقد ورش عمل يشارك فيها القضاء ورجال القانون والخبراء لتشخيص الإشكاليات وإيجاد الحلول المناسبة.

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي بغزة جلسة استماع لوزير العدل د. عطا الله أبو السبح، بحضور رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول وأعضاء اللجنة النواب محمد شهاب ويونس الأسطل ومشير المصري.

وتناول اللقاء الاطلاع على الجهد الذي تقوم به وزارة العدل لتطوير المرافق القضائية وتوفير الاحتياجات المادية واللوجستية للقضاء، بالإضافة لمناقشة تطوير معايير الإشراف على المحاكم ورؤية وزارة العدل لتطوير مستوى الموظفين الإداريين لدى المحاكم. واستعرض وزير العدل خلال اللقاء نتائج رحلته الأخيرة إلى تركيا، والتي تكلست بالنجاح على حد قوله، حيث وقع الوزير على عدة اتفاقيات مع الجانب التركي تتعلق بدعم مرافق القضاء وتزويد الجانب الفلسطيني بأجهزة متخصصة تتعلق بالبحث الجنائي، علاوة على تدريب الطواقم الفلسطينية على الأساليب الحديثة في البحث الجنائي وضبط الأدلة وكشف الجرائم. وأكد الوزير أنه تم خلال الزيارة جلب تمويل لتأثيث

في إطار العملية الرقابية ومتابعة الشكاوى

لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالتشريعي تزور كلية الشرطة



يتم تشكيل لجنة متابعة في هذا السياق، مؤكداً على أن باب إدارة الكلية وعميدها مفتوح لأي احتجاج أو شكوى من الطلاب.

وتحدث العميد صيام عن أساليب الكلية في تأهيل الطلاب المتقدمين على أحدث الأساليب الشرطية وإعدادهم تربوياً ودينياً وثقافياً وعسكرياً ووطنياً، مؤكداً أن الهدف الرئيس للكلية هو العمل على تخريج ضباط قادرين على ممارسة دورهم في جميع الأجهزة الشرطية، مضيفاً أن الكلية تستوعب عدداً محدداً من الطلبة كل عام حسب احتياجات الأجهزة الأمنية، وذلك بالتنسيق الكامل مع وزارة الداخلية.

كما بحث اللقاء العديد من القضايا والشكاوى التي وصلت إلى لجنة الداخلية والأمن في الفترة الماضية، حيث تم التفاهم على تذليل العقبات والعمل على تمكين العلاقة ما بين إدارة الكلية والطلبة.

زار النائب مروان أبو راس مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي كلية الشرطة، والتقى بنائب رئيس الكلية العميد أبو أيمن صيام ولقيف من الضباط والمسؤولين بالكلية، وذلك في إطار ممارسة المهام الرقابية ومتابعة الشكاوى التي تقدم بها بعض طلاب الكلية قبل عدة أيام.

وأكد النائب أبو راس أن هذه الزيارة تأتي في إطار تفقد أحوال العمل داخل كلية الشرطة، ومتابعة بعض الشكاوى الواردة من طلبة الكلية حول سوء معاملتهم أحياناً وتلقيهم لإهانات أثناء التدريب.

وطرح النائب أبو راس هذه القضية على نائب رئيس الكلية العميد أبو أيمن صيام، الذي أكد بدوره على عدم وجود هذا النهج لدى الكلية في معاملة الطلاب، موضحاً أن هناك درجة انضباط عالية تمارسها الكلية، وإذا ما وقعت بعض السلوكيات الفردية فإنه



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

التشريعي .. شبهات في الميزان

قد يلتبس على كثير من المخلصين طبيعة الدور الرقابي الذي يمارسه المجلس التشريعي على السلطة التنفيذية في ظل ظروف وتعقيدات المرحلة الراهنة.

هناك من يرى أن واقع الحصار الذي يعيشه قطاع غزة وظروف التحرر الوطني التي يعيشها، تملئ أو تفرض وجود حالة من التناغم والتنسيق بين الحكومة والمجلس التشريعي بداعي الحفاظ على صورة وسلامة المشروع المشترك الذي ينتظم الطرفين. والبعض الآخر يعتقد أن قطاع غزة ليس كفرنسا أو بريطانيا أو بلجيكا أو سويسرا، وأن الدعوة لإعمال الرقابة الصارمة على الحكومة وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة وتقييدها بالمقتضى القانوني البحث، تعبر عن مثالية مفرطة تحاكي تجارب سياسية أخرى نشأت وتطورت في سياقات وظروف نموذجية ولا يحتملها الواقع الفلسطيني الداخلي بحال.

ولا شك أن أصحاب هذين الرأيين على خطأ عظيم، وأن الاعتقاد بصحة أحدهما أو أي منهما كفيل بضرب وإفساد المنظومة القانونية داخل القطاع، وتكريس وتشريع الأخطاء والتجاوزات التي اشتهرت بها الحكومة ومؤسسات السلطة التنفيذية على وجه العموم.

في المحصلة، فإن انعدام أو ضعف الدور الرقابي للمجلس التشريعي على الحكومة تحت أي حجة من الحجج أو مبرر من المبررات، هو منبع الإساءة والتشويه لسلامة وعدالة المشروع المشترك، لأن الحجج التي تساق لإعاقة وتعطيل الدور الرقابي للتشريعي تتغافل أو تتناسى أن محور العمل والمعالجة يتعلق بالتقويم والإصلاح، وأن المطلوب ليس إلا تصحيح الأخطاء والتجاوزات والاطمئنان على سير العمل الحكومي وضمان تطوره ونمائه نحو الأفضل،

ضماناً لتقديم أفضل خدمة وأحسن أداء حكومي للمواطنين. لذا، فإن الحديث عن ظروف الحصار وتجارب الغير يقع خارج الفهم المنطقي والسياق الموضوعي، وينثر في الفضاء الوطني شبهات ضارة لا تسهم إلا في إرباك المشروع والتغطية على أوجه الخطأ والتجاوزات.

تقويم التجربة الراهنة حسب مقتضى القانون والدستور يصب في صالح المشروع ورصيده الإيجابي وليس العكس، ولا ضير، بل من الواجب، مساءلة الوزراء والمسؤولين دون استثناء بشكل علني أمام وسائل الإعلام كي يطمئن الناس إلى صدق الحال وسلامة المسار، ويشعرون بانصياح الجميع لسلطة القانون دون استثناء.

المجلس التشريعي مطالب بمحاسبة المقصرين والمخطئين والمتجاوزين، وفي نفس الوقت الإشادة بالمجتهدين والمنضبطين والمبدعين، ولا غشاضة في استخدامه كافة الأدوات الرقابية المنصوص عليها ضمن صلاحياته الدستورية، ومن بينها الاستجواب وحجب الثقة، فنحن نعيش في ظل سلطة تخضع لنصوص القانون والدستور وليس الأمزجة الخاصة والاجتهادات الشخصية.

باختصار، الدور الرقابي يعبر عن أحد أهم وظائف المجلس التشريعي، وإذا ما افتقده اختل بنيانه، واهترت أركانه، وضاعت هيئته، ما يستدعي تكثيف العمل الرقابي المركز على الحكومة خلال المرحلة القادمة، وتقديم نموذج برلماني راق ومسئول يحظى باحترام وتقدير الجميع.

د. بحر يشيد بالدور السعودي في خدمة شعبنا ويؤكد على عمق الروابط الأخوية بين البلدين

المجلس التشريعي يستقبل وفداً سعودياً تزامنياً



استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني وفداً تزامنياً من المملكة العربية السعودية برئاسة الدكتور علي بادحدح، وكان في استقبال الوفد العديد من نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي.

إشادة بالدور السعودي

ورحب بحر بالوفد المتضامن في رحاب المجلس التشريعي، مؤكداً أن لهذا الوفد نكهة خاصة وهو يضيف جمالاً للوفود العربية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، على أساس أن المملكة العربية السعودية تعتبر دولة وازنة ولها ثقلها الإقليمي والاستراتيجي في الوطن العربي والعالم. وتقدم بحر بالشكر الجزيل إلى المملكة العربية السعودية وعلى رأسها جلالة الملك بالتحية، مشيداً بدوره الكريم في دعم قضية فلسطين والقدس وأهل قطاع غزة، وبالتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني من خلال تقديم مساعدات لأصحاب البيوت التي دمرها الاحتلال خلال اعتداءاته الإجرامية المتكررة على قطاع غزة.

روابط عميقة

وأضاف: "إن الأعمال الأخوية والإنسانية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لأهل فلسطين تؤكد على قوة الرابط المتين بين الشعوب العربية والإسلامية، والعمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، كما تؤكد لأهل فلسطين أنهم ليسوا وحدهم في مواجهة الاحتلال وأن إخوانهم العرب والمسلمين من خلفهم يساندونهم ويوفرون لهم الدعم اللازم لصمودهم في وجه الاحتلال وأعوانه".

انتهاكات الاحتلال

وأشار بحر خلال لقائه بالوفد إلى

مؤكداً أن هذا لن يحدث أبداً حتى لو اضطرب أبناء الشعب الفلسطيني للتصدي لذلك بصورهم.

سعادة واقتدار

من ناحيته عبر رئيس الوفد السعودي الدكتور علي بادحدح عن افتخاره وأعضاء الوفد بهذه الزيارة وسعادتهم بالاستقبال الكريم الذي حظوا به على أرض فلسطين، مشيداً بالصور والمعاني التي رأوها في غزة، والتي تجلت برؤية الجيل الجديد من حفظة القرآن الكريم، والقيادات التي تسبق أبنائها إلى ميادين الجهاد والمقاومة.

الأمة مع فلسطين

وأكد بادحدح أن الأمة العربية والإسلامية كلها تدعم الشعب الفلسطيني الذي يقف في المقدمة للدفاع عن هذه الأمة، مشيداً بصمود قطاع غزة التي رفعت رأس الأمة في حرب "الفرقان" و"حجارة السجيل"، وأعادت للأمة العربية كرامتها.

دور علماء الأمة

بدوره قال النائب سالم سلامة رئيس رابطة علماء فلسطين: "اليوم رجع علماء الأمة المسلمون إلى مقدمة الصفوف كما كانوا أيام أسلافنا الأوائل، وهذا يدل على سلامة وصدق المنهج الذي نسير عليه في فلسطين، ويقوي شوكتنا وعزيمتنا، ويشد على أيدينا، بأن نبقى صامدين مرابطين مجاهدين حتى تحرير كل أرضنا بإذن الله".

وفي نهاية اللقاء سلم بحر للوفد المتضامن درع قبة الصخرة تكريماً لهم على حضورهم ودعمهم لأهل فلسطين.

الانتهاكات التي قام بها الاحتلال الصهيوني بحق المجلس التشريعي الفلسطيني خلال مسيرته منذ ظهور النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، مسلطاً الضوء على قصص طائرات الاحتلال لمقر المجلس التشريعي الفلسطيني في حرب الفرقان، واستهداف بيوت نواب الشعب الفلسطينيين بالإضافة لاغتيال النائب سعيد صيام وعشرة من أفراد عائلته، والممارسات التي ينتهجها الاحتلال في الضفة الغربية باعتقال نواب المجلس التشريعي لسنوات، دون محاسبة أو مساءلة من قبل المجتمع الدولي الذي يدعي احترامه للديمقراطية وحقوق الإنسان.

المال السياسي المسموم

وأكد بحر على صمود الشعب الفلسطيني رغم المؤامرات الأمريكية والإسرائيلية، مشدداً على أن أهل فلسطين لن يقبلوا أبداً الأموال الأمريكية المسمومة التي تقدمها الإدارة الأمريكية لتشتري بها الذمم وتذيب بها القضية الفلسطينية، مضيفاً أن المال السياسي الذي تقدمه أمريكا إنما هو للتمأمرين على القضية والمقاومة، ولن يثني الشعب الفلسطيني أبداً عن أي حق من حقوقه.

القدس والاحتلال

ولفت بحر إلى الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني في مدينة القدس تحديداً، والسياسة العنصرية ضد الفلسطينيين بتهجيرهم من أرضهم، والاستيلاء على ممتلكاتهم، والمخططات الخبيثة التي تمارسها دولة الاحتلال بتسهيل الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى تمهيداً لتقسيم وقت الصلاة فيه،



النائب د. خميس النجار يجتمع بأعضاء وحدات القدس في الوزارات



نواب التشريعي لدى تفقدهم هيئة المعابر والحدود في رفح